الفلسفة ثانية باك

مفهوم الحق والعدالة (المحور الثالث : العدالة بين المساواة والإنصاف)

الأستاذ : حسن شدادي

الفهرس

I- الإشكالية
II- الموقف الفلسفي 1 : أرسطو
2-1/ النص الفلسفي
2-2/ الأسئلة
2-3/ التصور الفلسفي
III- الموقف الفلسفي 2 : جون راولس
3-1/ النص الفلسفي
3-2/ الأسئلة
3-3/ التصور الفلسفي
IV- الموقف الفلسفي 3 : ديفيد هيوم
4-1/ النص الفلسفي
4-2/ الأسئلة
4-3/ التصور الفلسفي
V- تركيب
VI- خلاصة تركيبية للمفهوم

I- الإشكالية

يهتم الإنسان بمشكل العدالة ويفكر في ماهيتها عندما يشعر بالعدوان والظلم. عندما ينجز عاملان نفس العمل ويعطي لهما أجران مختلفان، فإن الذي أخذ الأجر الأقل يشعر بالظلم نظرا لأنه لم يعامل معاملة متساوية مع الآخر. فالعدالة على هذا الأساس هي المساواة، أي أنها تتحقق عندما تعطي للناس جميعا الحقوق نفسها بغض النظر عن اختلافهم وتنوعهم.

غير أن هذا الأمر يطرح أمامنا جملة من المفارقات والصعوبات صعوبة : أليس ظلما أن نعطي للناس نفس الحقوق والأنصبة في حين أن بعضهم يستحقون أكثر من الآخرين أو أنهم أكثر حاجة من غيرهم ؟ إن مشكل العدالة يضعنا أمام الإحراج النظري التالي :

- هل تقوم العدالة على المساواة أم على الإنصاف ؟
- إذا كانت العدالة تهدف إلى خلق المساواة في المجتمع، فهل بإمكانها إنصاف جميع أفراده ؟
- ألا يمكن القول بأن عدالة المساواة عدالة جائرة ؟

II- الموقف الفلسفي 1 : أرسطو

2-1/ النص الفلسفي

العدالة والإنصاف

العادل والمنصف متطابقان[1]. ورغم أنهما مرغوب فيهما معا، إلا أن المنصف هو الأفضل. لكن المحرج، هو أن المنصف، وإن كان عادلا، ليس مع ذلك منصفا طبقا للقانون، بل هو بالأحرى مكيف لما هو قانوني.

ويرجع السببُ في ذلك، إلى أن كل قانون هو قانون عام. وعموميته لا تسمح بصياغة تعبيرات دقيقة فيما يخص تلك الحالات النوعية [2]. وحيثما نكون ملزمين بإعطاء خطاب عام، مع عدم القدرة على إعطاء الدقة المطلوبة، فإن القانون لا يلِّم إلا بالحالات المألوفة والعادية، دون أن يتجاهل القانون محدوديته. إن القانون ليس مرتبا بما فيه الكفاية، والخطأ ليس خطأه ولا خطأ المشرع، بل هو خطأ ناتج عن طبيعة الفعل ذاته أي بالضبط عن مضمون الأفعال. إن القانون عندما يعبر بصيغة عمومية عن الحالات الخاصة، وينتج عن ذلك لاحقا أمر ما يناقض هذه العموميات، فمن الطبيعي ملء الثغرات المتروكة من طرف المشرع، وتصحيح ما تم نسيانه، على الرغم من استعمال المشرع للعموميات. بل إن المشرع ذاته، سيتصرف على هذا النحو إذا ما واجه مثل هذه الحالات الخاصة، وسيعمد إلى تخصيص ما هو عام في ضوء الحالات الخاصة حتى يصبح القانون أكثر دقة. وهكذا، فإن المنصف هو عادل، بل هو أعلى من العادل بشكل عام. لكن، ليس مقارنة مع العادل في حد ذاته، بل مقارنة مع عمومية العدالة، التي بسبب عموميتها، تحتوي على الخطأ.

إن الطبيعة الخاصة بالإنصاف تكمن بالضبط في تصحيح القانون، وتجاوز عدم كفايته بسبب عمومية خطابه. وهذا هو السبب في أن القانون لا يتضمن كل شيء: فمن المستحيل إعطاء تشريع لكل الحالات. ومن ثم كان ضروريا، لإعطاء تدقيق قانوني، الرجوع إلى مجلس الشعب [3] لاستصدار المراسيم.

أرسطو، **الأخلاق إلى نيقوماخ**، الكتاب الخامس، الفصل العاشر،
ترجمة جون فوالكان، غارنيي – فلاماريون، 1971، ص: 146 – 147.
Aristote, Ethique de nicomaque .

2-2/ الأسئلة

1- أبني الإشكال من خلال :

- إبراز الموضوع الرئيسي الذي يعالجه أرسطو.

- صياغة السؤال الذي يفترض أن أرسطو يجيب عنه.

2- أبني أطروحة أرسطو من خلال :

- تفكيك فقرات النص بناء على الروابط المنطقية.
- تحديد وظيفة تلك الروابط المنطقية (العرض، الإثبات، النقد ..).
- استخلاص جواب أرسطو عن الإشكال المطروح :أهو إثبات لموقف سابق ؟ أم عرض لموقف خاص ؟ أم انتقاد لموقف مغاير ؟

3- أحكم على أطروحة أرسطو وقيمتها الفلسفية من خلال :

- بيان ما إذا كان مضمون هذه الأطروحة ما يزال يحتفظ براهنيته أم أصبح متجاوزا.
- بيان طبيعة الحجاج الذي تقوم عليه الأطروحة، مع إبراز ما إذا كان مقنعا من حيث تطابقه مع مبادئ العقل أو الواقع أو العلم...

3-2/ التصور الفلسفي

العدالة إنصاف، إن المنصف أفضل من العادل (المساواة)، فهذا الأخير يطبق حرفية القوانين ويسقط عموميتها على حالات خاصة، أما المنصف فعمله لا يقتصر على تطبيق القوانين فقط، بل يعمل على تصحيحها وفق ما تقتضيه الحالات الخاصة.

إذن فالعدالة إنصاف، والإنصاف هو تصحيح القوانين التي لا يمكن أن تضمن كل شيء لأن خطابها خطاب عام لا يشمل دائما كل شيء.

III- الموقف الفلسفي 2 : جون راولس

3-1/ النص الفلسفي

مبادئ العدالة

تقابل حالة المساواة الأصلية بين الناس، في نظرية العدالة باعتبارها إنصافا، حالة الطبيعة [1] في النظرية التقليدية للعقد الاجتماعي [2]. ولا تعتبر هذه الحالة حالة تاريخية فعلية، ولا شكلا بدائيا للثقافة، بل ينبغي فهمها بوصفها حالة افتراضية تقودنا إلى تكوين تصور محدد للعدالة. ومن بين السمات الأساسية لحالة المساواة الأصلية، أن لا أحد فيها يعرف مسبقا مكانته في المجتمع، ولا وضعه الطبقي، بل إني أذهب إلى حد القول إن هؤلاء الشركاء لا يملكون تصوراً للخير، كما لا يعرفون ميولاتهم النفسية. انطلاقا من هذه الوضعية يقوم الشركاء باختيار مبادئ العدالة وراء ستار من الجهل [3]، مما يضمن أن لا أحد منهم يكون في وضعية امتياز عند اختيار المبادئ. وبما أن الجميع يوجد في نفس الوضع، فلا أحد يستطيع إذن الدفاع عن مبادئ تزكي وضعيته وتدعمها، وتكون مبادئ العدالة، في هذه الحالة، ناتجة عن اتفاق أو تفاوض عادل ومنصف(...)

وأزعم أن الأشخاص الذين يوجدون في هذه الوضعية الأصلية [4] سيختارون مبدأين مختلفين إلى حد ما. يفرض المبدأ الأول المساواة في الحقوق والواجبات الأساسية، بينما يفرض المبدأ الثاني اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية، مثل اللامساواة في الثروة والسلطة، وسيكون هذا من العدل فقط، إذا تم تعويض أفراد المجتمع الأقل حظا باستفادتهم من تلك الثروة والسلطة(...)

إن حدسي هو التالي: ينبغي أن يتم توزيع الامتيازات واقتسامها بطريقة تضمن التعاون الإرادي لكل أفراد المجتمع، بمن فيهم أولائك الذين هم أقل حظا. يرتبط تحقيق الرخاء بتعاون الجميع، وبدون هذا التعاون لن يستفيد أي أحد من الرخاء.

يمثل المبدآن السابقان قاعدة منصفة تمكن أولائك الذين هم في وضعية اجتماعية أحسن وأوفر حظا، أن يأملوا في تعاون إرادي لباقي الشركاء، ما دام رخاء الجميع مشروطاً بتعاون جميع الأفراد. هذان هما المبدآن اللذان نصل إليهما بمجرد ما نقرر تكوين تصور للعدالة يمنعنا من استخدام المواهب الطبيعية التي تخلقها الصدف والظروف الاجتماعية، بوصفها عوامل مساعدة في البحث عن أسباب الامتيازات السياسية والاجتماعية.

جون راولس، **نظرية العدالة**، ترجمة كاترين أودار، سوي، 1987، ص: 38 – 41.
John Rawls, Théorie de la justice .

3-2/ الأسئلة

1- أبني الإشكال من خلال :

- إبراز الموضوع الرئيسي الذي يعالجه راولس.
- صياغة السؤال الذي يفترض أن راولس يجيب عنه.

2- أبني أطروحة راولس من خلال :

- تفكيك فقرات النص بناء على الروابط المنطقية.
- تحديد وظيفة تلك الروابط المنطقية (العرض، الإثبات، النقد ..).
- استخلاص جواب راولس عن الإشكال المطروح : أهو إثبات لموقف سابق ؟ أم عرض لموقف خاص ؟ أم انتقاد لموقف مغاير ؟

3- أستنبط البنية المفاهيمية للنص من خلال :

- استخراج المفاهيم المعتمدة في النص.
- ترتيبها في شكل خطاطة بدءا من العام إلى الخاص.

- كيفية توظيفها لبناء الأطروحة الواردة في النص.

3-3/ التصور الفلسفي

إن العدالة في رأي راولز مبدؤها الإنصاف، وهو ما يفرض المساواة السياسية بين المواطنين في الحقوق و الواجبات أولا، والمساواة الاقتصادية فيما يخص ملكياتهم و ثرواتهم مع مساهمة من يملك لصالح من لا يملك كي يتحقق التعايش و التعاون و يعم الرخاء.

يقول راولز: (ينبغي أن يتم توزيع الامتيازات بطريقة تضمن التعاون الإرادي لكل أفراد المجتمع،.. يرتبط تحقيق الرخاء بتعاون الجميع، و بدون هذا التعاون لن يستفيد أحد من الرخاء).

IV- الموقف الفلسفي 3 : ديفيد هيوم

4-1/ النص الفلسفي

تخضع قواعد الإنصاف والعدالة كليا للحالـــة الخاصة والوضعية التي يوجد فيها الناس.. فلينصب تغييركم للوضع الإنســـاني على نقطة ذات أهميـــة: أن تنتجوا أقصى حد من الوفرة، وأقصى حد من الضرورة، وأن تغرسوا في القلب البشـــري الاعتدال الكامل والإنسانية الكاملة، أو الجشع والتحايل المتناهيـــن؛ وإذا ما جعلتم العدالة غير ذات نفع، فإنكم لن تعملـــوا بذلك إلا على تخريب ماهيتها بالكامل. ولن تعملوا إلا على تعليق الإلزام الذي توجبه على البشر.

إن الوضع الحالي للمجتمع يتوســـط هذه الأضداد بكاملها، إننا ننحاز بشـــكل طبيعي لأنفســـنا ولأصدقائنا، ولكن باســـتطاعتنا أن نتعلم كيف أن مصلحة ما تنتج عن تصرف أكثر إنصافا. فالطبيعة تمنحنا القليل من المتع – وهذا أقصى ما يمكن أن تفعله بسخاء– غير أنه بإمكاننا الحصول على هذه المتع بوفرة بواســـطة الفن والعمل والصناعة. من هنا تأتي ضرورة الأفكار الخاصة بالملكية في كل مجتمع مدني، وهذا هو مصدر المنفعة الذي تمثله العدالة بالنســـبة للجمهور، وهو المصدر الوحيد الذي يمنح لتلك العدالة قيمتها وما يميزها من إلزام أخلاقي.

Hume, Enquête sur les principes de la morale, trad. de leroy, éd. Aubier Montaigne, pp.37 et 42-43.

4-2/ الأسئلة

1- أبني الإشكال من خلال :

- إبراز الموضوع الرئيسي الذي يعالجه هيوم.
- صياغة السؤال الذي يفترض أن هيوم يجيب عنه.

2- أبني أطروحة هيوم من خلال :

- تفكيك فقرات النص بناء على الروابط المنطقية.
- تحديد وظيفة تلك الروابط المنطقية (العرض، الإثبات، النقد ..).
- استخلاص جواب هيوم عن الإشكال المطروح : أهو إثبات لموقف سابق ؟ أم عرض لموقف خاص ؟ أم انتقاد لموقف مغاير ؟

3- أستنبط البنية المفاهيمية للنص من خلال :

- استخراج المفاهيم المعتمدة في النص.

- ترتيبها في شكل خطاطة بدءا من العام إلى الخاص.
- كيفية توظيفها لبناء الأطروحة الواردة في النص.

4- أناقش أطروحة صاحب النص من خلال :

- المقارنة مع أطروحة أرسطو وأطروحة راولس.
- طبيعة الحجج المعتمدة في النصوص الثلاثة مع بيان نقط التشابه والاختلاف.

4-3/ التصور الفلسفي

عندما ترتبط العدالة بمفاهيم كالحق والحرية والعقل والكرامة، فإنها تقتضي من الإنسان أن يكون حرا مادام لم يلحق الأذى بالغير. وهو حر في تحقيق منفعته الخاصة، وهي منفعة لا تتعارض مع المصلحة العامة، وهذا ما يجعل العدالة فضيلة لا تخلقها إلا قوانين المجتمع، ومن ثم فإن أخلاق المنفعة والمتعة لا تتعارض ومفهوم الحرية الفردية والجماعية.

(وإذا ما جعلتم العدالة غير ذات نفع، فإنكم لن تعملوا بذلك إلا على تخريب ماهيتها بالكامل، وتعليق الإلزام الذي توجبه على البشر).

V- تركيب

تقوم العدالة عند أرسطو على مبدأي المساواة (بمعنى الجميع يخضع لنفس القؤانين) والإنصاف (مراعاة الحالات الخاصة التي لا تستوعبها عمومية القوانين)، وبهذا يكون الإنصاف تصحيحا للقوانين.

أما عند راولس فالإنصاف هو التركيب الذي يجمع بين القبول بحق الجميع في الاستفادة من نفس الحقوق، وفي نفس الآن الفروقات التي تبرز بين الأفراد، لكن ليس على أساس قبولها النهائي وإغلاق أبواب الوصول إليها لمن أراد أو استطاع ذلك. فالإنصاف إذن، هو أكثر من العدالة، إنه العدالة وقد تحققت حتى في الحالات الأصعب والأخص.

VI- خلاصة تركيبية للمفهوم

إن الحق والعدالة من أبرز القيم الإنسانية التي عرفها المجتمع الإنساني، فالحق قيمة عليا مطلقة تحكم علاقات الناس فيما بينهم، وهي علاقات ملزمة وأمرية قائمة على قواعد قانونية ترمي إلى تنظيم المجتمع وفق تعاقد اجتماعي يكفل التعايش والسلم بين بني البشر طبقا لمنطق العدالة الاجتماعية.

أما العدالة فهي نزعة متجذرة في طبيعة الإنسان الخيرة، لكنها تفرض شرطين أساسين هما ضرورة المساواة بين البشر وإنصاف كل فرد بحسب مميزاته ومؤهلاته، ومن ثم فالعدالة لا تعني التطبيق الحرفي للقوانين، بقدر ما هي احترام للشخص وصيانة لكرامته.